الهيئة الاتحادية
للتنافسية والإحصاء
FEDERAL COMPETITIVENESS
AND STATISTICS AUTHORITY

United Arab Emirates

إصدار إحصائي

المرسوم بقانون رقم (6) لسنة 2015

أنشأ بموجب أحكام هذا المرسوم بقانون هيئة عامة اتحادية تسمى (الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء) تحل الهيئة محل المركز الوطني للإحصاء المنشأ بموجب القانون الاتحادي رقم (9) لسنة 2009 ومجلس الإمارات للتنافسية المنشأ بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (309/13م) لسنة 2009

Federal Authority | هيئة اتحادية

United Arab Emirates

UNITED ARAB EMIRATES دولة الإمـارات العربيـة المتحـدة

NATIONAL BUREAU OF STATISTICS المركـــز الوطنـــي للإحصـــاء

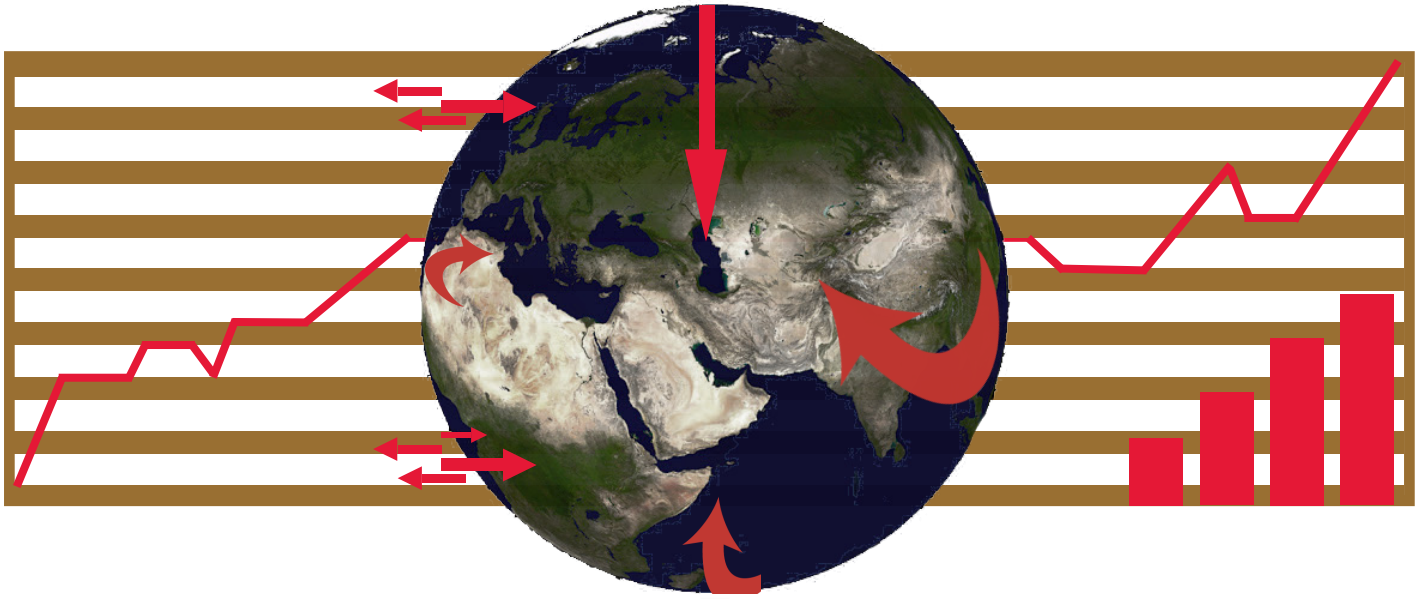

تقرير تحليلي

إحصاءات التجارة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة

خلال عام 2011م

يونيو 2012

UNITED ARAB EMIRATES دولة الإمـارات العربيـة المتحـدة
NATIONAL BUREAU OF STATISTICS المركـــز الوطنـــي للإحصـــاء

تقرير تحليلي
إحصاءات التجارة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة
خلال عام 2011م

يونيو 2012

تم إعداد وطباعة هذا الدليل
حسب دليل نشر البيانات الإحصائية وميثاق الممارسات الفضلى
لإعداد الإحصاءات الرسمية في دولة الإمارات العربية المتحدة

© رجب 1433 هـ، يونيو، 2012
جميع الحقوق محفوظة.

في حالة الاقتباس يرجى الإشارة إلى المطبوعة كالتالي:

المركز الوطني للإحصاء، 2012م. *تقرير تحليلي، إحصاءات التجارة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال عام 2011م.*

جميع المراسلات توجه إلى:
إدارة النشر الإحصائي/ قسم المعلومات ونشر البيانات
ص.ب. 93000، مدينة أبوظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة.

هاتف: **+971 2 5592000**
فاكس: **+971 2 5592999**
البريد الإلكتروني : info@nbs.gov.ae
الموقع الإلكتروني : http://www.uaestatistics.gov.ae

الرؤية

بناء نظام إحصائي وطني حديث و فعال

الرسالة

توفير بيانات ومعلومات إحصائية حديثة ذات جودة عالية، تساهم في صنع القرارات ورسم السياسات وتقييم الأداء

القيم

الدقة	**الصدق**
الأمانة	**العمل الجماعي**
الموضوعية	**الإبداع**

تقديم

تشكل التجارة الخارجية أحد أهم الأنشطة الاقتصادية لمختلف البلدان، وتتبع أهميتها الاقتصادية من كونها جسر التواصل مع الاقتصادات الأخرى، سواءً من باب استيراد المنتجات من السلع والخدمات من العالم الخارجي، أو من حيث توفير الأسواق الخارجية لتشجيع وتسويق الصادرات الوطنية إلى باقي دول العالم، وتنطوي حركة التجارة الخارجية على العديد من العوائد على الاقتصاد الوطني، سواءً في مجال العلاقة مع الشركاء التجاريين أو مستوى التشغيل المصاحب لحركة هذه التجارة على مختلف مراحل عملها.

ونظراً للاهتمام المتزايد بالتعرف على حجم وقيم واتجاهات حركة التجارة الخارجية في الدولة، فقد سعى المركز الوطني للإحصاء إلى ترسيخ مبادئ ومنهجيات عصرية لرصد مختلف المؤشرات الإحصائية ذات العلاقة بالتبادل التجاري بأفضل مستوى من الدقة والجودة العالية وحداثة المعلومة، كي تكون عمليات إعداد سياسات التجارة، وتقييم الأوضاع القائمة في هذا المجال، واتخاذ إجراءات التدخل من قبل جهات الاختصاص بالشأن الاقتصادي، مستندة إلى معطيات رسمية ذات مصداقية عالية.

ويغطي هذا التقرير الصادرات الوطنية والمعاد تصديره والواردات من السلع مع العالم الخارجي، ولا تشمل الجداول بيانات الصادرات النفطية، والتي نأمل أن نتمكن من إدماجها ضمن بيانات التقرير خلال السنوات القليلة القادمة، وقد تم عرض بيانات التقرير لعام 2011 بالاستناد إلى معايير النشر المعتمدة في المركز وبالاستفادة من التصانيف والمعايير الدولية ذات العلاقة.

ويتقدم المركز بجزيل الشكر إلى كل من ساهم في إعداد وإخراج هذا التقرير، وخصوصاً الهيئة الاتحادية للجمارك والمراكز الجمركية المحلية في جميع إمارات الدولة، ونأمل أن يفي هذا التقرير باحتياجات مختلف المستخدمين، ونرحب بأية اقتراحات أو ملاحظات تساهم في تطوير هذا التقرير مستقبلاً.

والله ولي التوفيق،،،

راشد خميس السويدي

المدير العام

فهرس المحتويات

	الموضوع	رقم الصفحة
	تقديم	**7**
1	الملخص التنفيذي	11
2	التجارة الخارجية حسب التكتلات الاقتصادية خلال عام 2011	11
3	النتائج الرئيسية	12
1.3	الواردات	12
2.3	الصادرات	13
3.3	المعاد تصديره	14
4	الشركاء التجاريون 2011	15
5	حجم التبادل التجاري	17
6	التجارة الخارجية للدولة حسب التصنيف الدولي الموحد (SITC) 2011	18
7	التجارة الخارجية حسب الإمارة 2011	20

قائمة الأشكال

	الشكل	رقم الصفحة
1	التوزيع النسبي لإجمالي قيمة التجارة الخارجية الخاصة بالدولة حسب التكتلات الاقتصادية مع العالم الخارجي خلال عام 2011	12
2	توزيع قيمة الواردات حسب أهمية أقسام النظام المنسق لعام 2011	13
3	توزيع قيمة الصادرات حسب أهمية أقسام النظام المنسق لعام 2011	14
4	توزيع قيمة المعاد تصديره حسب أهمية أقسام النظام المنسق لعام 2011	14
5	توزيع قيمة الواردات حسب أهمية الشركاء التجاريين لعام 2011	15
6	توزيع قيمة الصادرات حسب أهمية الشركاء التجاريين لعام 2011	16
7	توزيع قيمة إعادة التصدير حسب أهمية الشركاء التجاريين لعام 2011	16
8	حجم التبادل التجاري لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2007 –2011	17
9	التبادل التجاري لدولة الإمارات العربية المتحدة حسب الشهر2011	20
10	التوزيع النسبي لحجم التبادل الكلي لدولة الإمارات العربية المتحدة حسب الإمارة لعام 2011	21

1- الملخص التنفيذي

ارتفاع الصادرات الكلية لدولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 20.8 % خلال عام 2011 مقارنةً بنفس الفترة من العام الماضي

أصدر المركز الوطني للإحصاء نتائج إحصاءات التجارة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال عام 2011، حيث بلغت قيمتها الإجمالية ما مقداره 927.6 مليار درهم، مقابل 754.4 مليار درهم خلال نفس الفترة من عام 2010، بارتفاع مقداره 173.3 مليار درهم، وبنسبة وصلت إلى 23 %، وتشير ذات البيانات إلى أن قيمة الواردات بلغت 602.8 مليار درهم خلال عام 2011، مقارنة بـ 485.4 مليار درهم خلال ذات الفترة من عام 2010، وبنسبة ارتفاع مقدارها 24.2 %، ومن جانب آخر بلغت قيمة الصادرات 114 مليار درهم خلال الفترة المذكورة مقارنة بـ 83.1 مليار درهم خلال نفس الفترة من عام 2010، وبنسبة ارتفاع مقدارها 37.2 %، أما قيمة المعاد تصديره فقد بلغت 210.8 مليار درهم خلال الفترة المذكورة مقارنة بـ 185.9 مليار درهم خلال عام 2010، حيث ارتفعت قيمة المعاد تصديره إلى ما نسبته 13.4 %.

وتنبع أهمية هذا الرقم بمقارنته بقيمة الناتج المحلي للدولة، كونه يعكس مستوى الانفتاح على باقي العالم، ولكونه يمثل ترجمة لسياسة الانفتاح التجاري، التي تنتهجها الدولة على أساس عملية تنويع القاعدة الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

2- التجارة الخارجية حسب التكتلات الاقتصادية خلال عام 2011

تشير البيانات الخاصة بإجمالي حجم التبادل التجاري الخاص بدولة الإمارات العربية المتحدة حسب مجموعة التكتلات الاقتصادية خلال الفترة محل الدراسة، إلى أن الدول الآسيوية غير العربية احتلت المرتبة الأولى من حيث قيمة التبادل التجاري، وبقيمة إجمالية مقدارها 468.1 مليار درهم وما نسبته 50.5 % من إجمالي تجارة الدولة مع العالم الخارجي، تلتها في المجموعة الثانية وبفارق كبير مجموعة الدول الأوروبية، وبقيمة مقدارها 186.6 مليار درهم وما نسبته 20.1 % من مجموع التبادل التجاري، ثم تلتهما مجموعة الدول الأمريكية في المرتبة الثالثة، وبقيمة مقدارها 81.3 مليار درهم وما نسبته 8.8 %، أما في المرتبة الرابعة فقد جاءت مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي، وبقيمة إجمالية مقدارها 63.2 مليار درهم وما نسبته 6.8 % من إجمالي تجارة الدولة مع العالم الخارجي، أما مجموعة الدول العربية الأخرى فقد بلغ نصيبها حوالي 53.3 مليار درهم تقريبا وما نسبته 5.7 % من إجمالي قيمة التبادل التجاري خلال عام 2011، أما الدول الأفريقية غير العربية فقد بلغت قيمة التبادل التجاري الخاصة بالدولة معها حوالي 46.6 مليار درهم تقريباً وما نسبته 5 % من إجمالي التبادل التجاري، وبالنسبة إلى الدول المحيطية والدول الأخرى فقد بلغت قيمة التبادل التجاري معهما حوالي 28.6 مليار درهم وما نسبته 3.1 % من إجمالي قيمة التبادل التجاري الخاص بدولة الإمارات العربية المتحدة مع العالم الخارجي.

ويوضح الشكل التالي التوزيع النسبي لإجمالي قيمة التجارة الخارجية للدولة حسب التكتلات الاقتصادية مع العالم الخارجي.

شكل (1): التوزيع النسبي لإجمالي قيمة التجارة الخارجية الخاصة بالدولة حسب التكتلات الاقتصادية مع العالم الخارجي خلال عام 2011

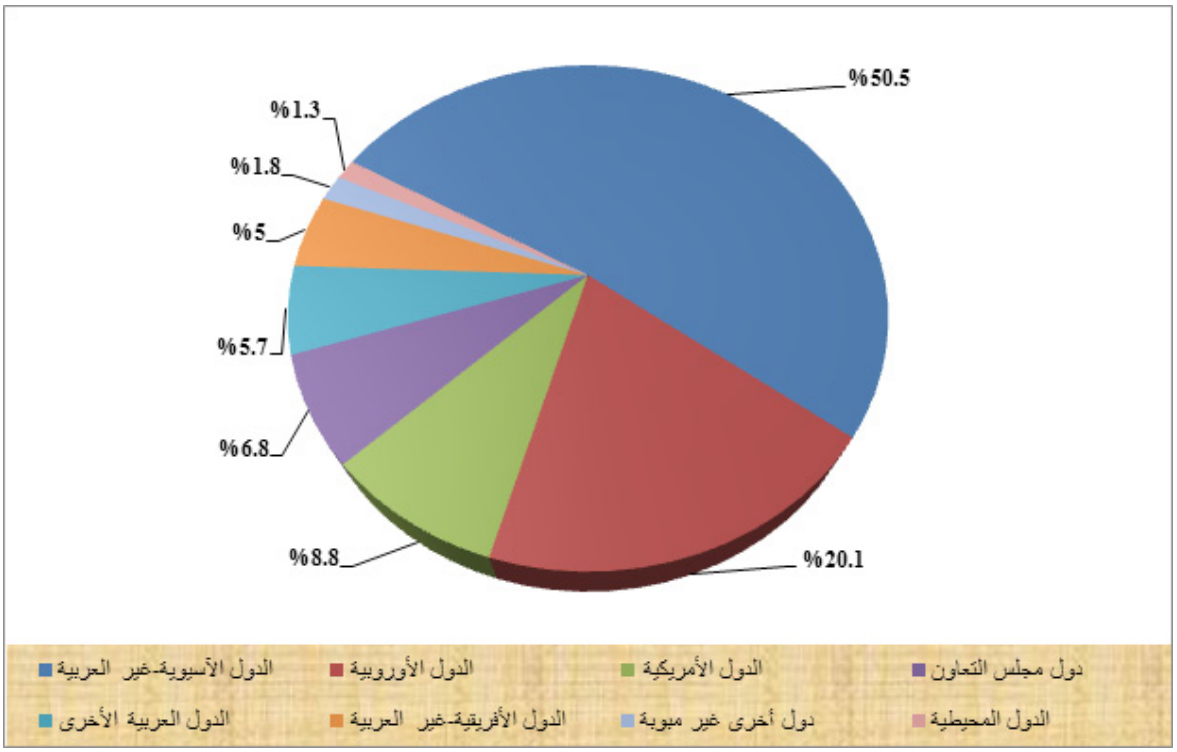

3- النتائج الرئيسية

تتلخص أهم النتائج التي يتضمنها تقرير إحصاءات التجارة الخارجية لعام 2011 فيما يلي:

1.3 الواردات:

تمثل الواردات نسبة كبيرة من حجم التجارة الخارجية الكلي لدولة الإمارات العربية المتحدة، وتشير البيانات إلى أن حجم واردات الدولة لعام2011 وصل إلى 602.8 مليار درهم، مسجلةً ارتفاعاً يصل إلى ما نسبته 24.2 % مقارنةً بعام 2010، وتشير البيانات إلى أن النسبة الكبرى في النمو كانت في ارتفاع الواردات من اللؤلؤ والأحجار الكريمة والمعادن الثمينة ومصنوعات هذه المواد، حيث بلغت قيمتها 188.4 مليار درهم خلال عام 2011، مقابل 139.2 مليار درهم خلال عام 2010، وكذلك ارتفعت واردات الدولة من الآلات وأجهزة تسجيل وإذاعة الصوت والصورة ولوازمها إلى 106.1 مليار درهم عام 2011، مقابل 94.3 مليار درهم عام 2010، وساهم في

ذلك أيضاً ارتفاع واردات الدولة من معدات النقل الى 72.2، مليار درهم عام 2011 مقابل 60.3، مليار درهم عام 2010، وكذلك ارتفعت الواردات من منتجات المعادن العادية ومصنوعاتها، حيث بلغت 55.8 مليار درهم خلال عام 2011، مقابل 41.8 مليار درهم خلال عام 2011، ويوضح الشكل التالي توزيع الواردات حسب المجموعة الرئيسية.

شكل (2): توزيع قيمة الواردات حسب أهمية أقسام النظام المنسق لعام 2011

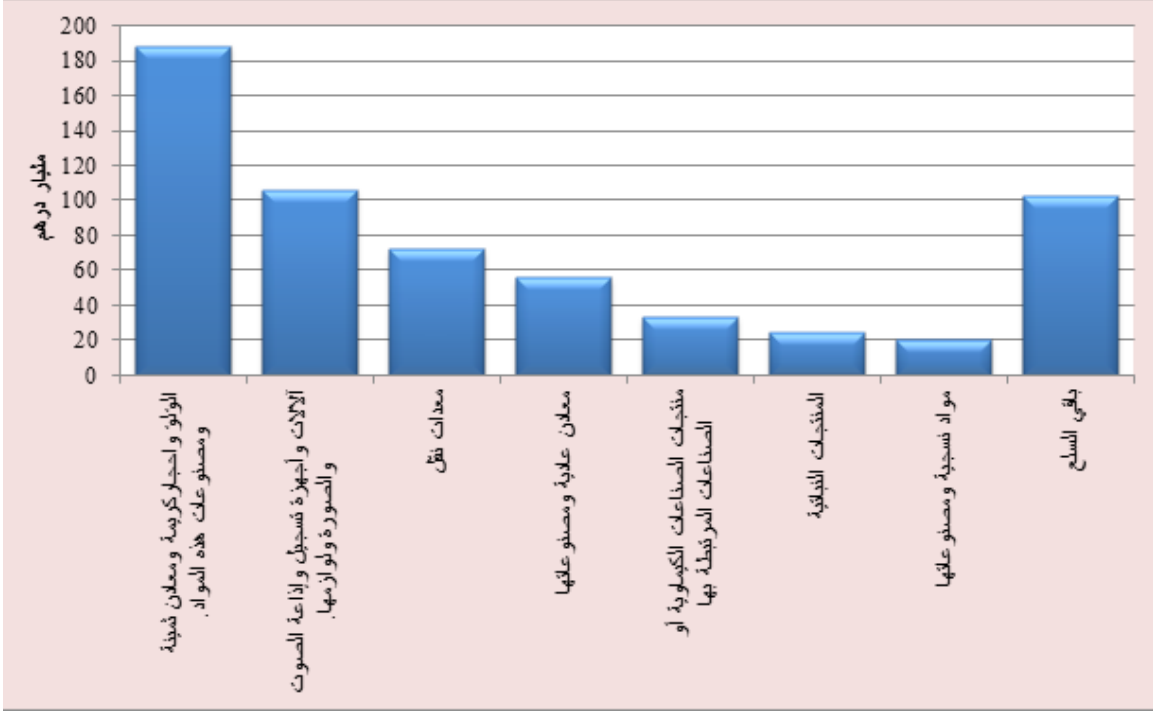

2.3 الصادرات:

تمثل الصادرات مؤشراً على قدرة الاقتصاد الوطني على الوصول إلى الأسواق الخارجية، وتسعى الدولة ومن خلال سياساتها القطاعية والتجارية إلى تعزيز القدرات التنافسية للاقتصاد الوطني، وزيادة وصول المنتجات والسلع الوطنية إلى الأسواق الخارجية، وقد بلغت قيمة الصادرات الوطنية المنشأ عام 2011 نحو 114 مليار درهم مقارنة بـ 83.1 مليار درهم خلال نفس الفترة من عام 2010، مسجلةً ارتفاعاً وصل إلى 37.2 %، وقد ساهم في ذلك ارتفاع الصادرات من اللؤلؤ والأحجار الكريمة والمعادن الثمينة ومصنوعات هذه المواد، حيث بلغت ما قيمته 64.6 مليار درهم خلال عام 2011، مقارنة بـ 43 مليار درهم خلال عام 2010، كما ارتفعت صادرات الدولة من معادن عادية ومصنوعاتها حيث وصلت إلى 11.2 مليار درهم خلال العام 2011 مقارنة بـ 7.6مليار درهم خلال العام 2010، و كذلك ارتفعت صادرات الدولة من الدائن والمطاط ومصنوعاتهما. إلى 6.8 مليار درهم عام 2011 ، مقارنة بـ 5.9 مليار درهم عام 2010، كما ارتقعت صادرات الدولة من المنتجات المعدنية إلى 6.3 مليار درهم خلال عام 2011 مقارنة بـ 5.8 مليار درهم خلال العام 2010، الأمر الذي يدلل على القدرات الكامنة لدى الاقتصاد

والسلع الوطنية على الوصول إلى الأسواق الخارجية، وما يزيد من أهمية هذه النسب أنها تحققت رغم تداعيات الأزمة العالمية على مختلف الاقتصادات، ويوضح الشكل التالي توزيع الصادرات حسب المجموعة الرئيسية.

شكل (3): توزيع قيمة الصادرات حسب أهمية أقسام النظام المنسق لعام 2011

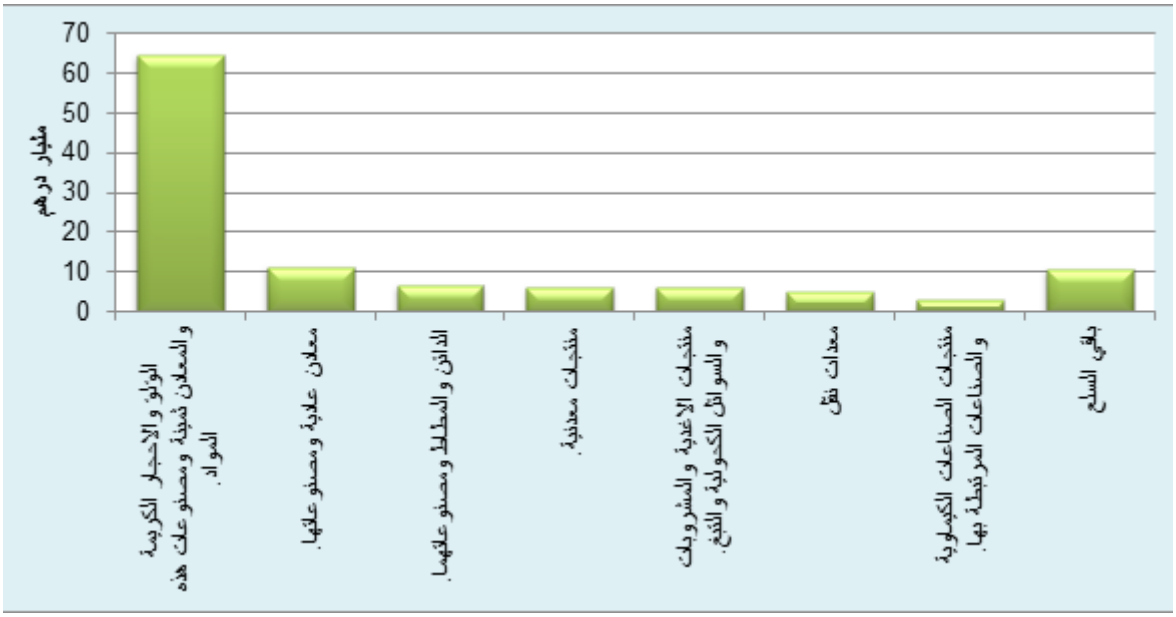

3.3 المعاد تصديره:

بلغت قيمة السلع المعاد تصديرها نحو 210.8 مليار درهم خلال عام 2011 مقارنة بـ 185.9 مليون درهم خلال نفس الفترة من عام 2010، وبهذه القيمة تكون قيمة المعاد تصديره قد ارتفعت بنسبة مقدارها 13.4 %، و يعود ذلك إلى ارتفاع المعاد تصديره من اللؤلؤ والأحجار الكريمة والمعادن الثمينة ومصنوعات هذه المواد إلى 88.6 مليار درهم عام 2011، مقارنة بـ 73.7 مليار درهم عام 2010، وكذلك ارتفعت قيمة المعاد تصديره من الآلات وأجهزة التسجيل واذاعة الصوت والصور ولوازمها إلى 44.5 مليار درهم عام 2011، مقارنة بـ 37.2 مليار درهم عام 2010، ويوضح الشكل التالي توزيع المجموعات الخاصة بإعادة التصدير خلال عام 2011.

شكل (4): توزيع قيمة المعاد تصديره حسب أهمية أقسام النظام المنسق لعام 2011

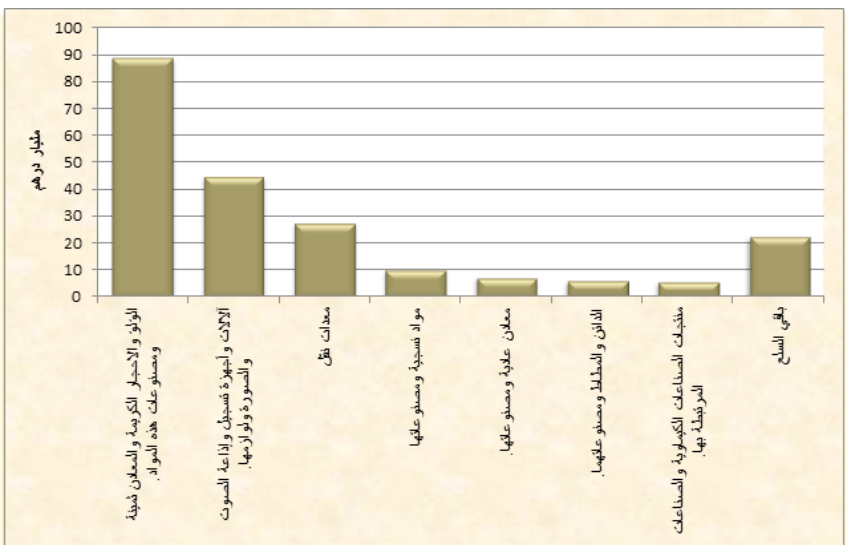

4- الشركاء التجاريون 2011

تسعى مختلف الدول إلى تطوير علاقاتها وتبادلاتها التجارية مع الشركاء التجاريين، سواءً على مستوى الواردات أم الصادرات، وتقوم جهات الاختصاص بتنظيم تلك العلاقات وتوثيقها بهدف حماية الحقوق والمصالح والالتزامات المتبادلة، و ذلك لتحقيق عوائد مجزية لسياساتها التجارية، وتعتبر بيانات التجارة الخارجية المصدر الهام لتحديد طبيعة وتوزيعات حركة التجارة الخارجية وفقاً لبلد المنشأ والمقصد النهائي للسلع، وحسب بيانات 2011. فقد تركزت النسبة الكبرى من واردات الدولة من مجموعة دول شرق آسيا وخاصة الهند التي جاءت في المركز الأول، حيث وصل حجم الواردات بنسبة مقدارها 17.4 %، تلتها الصين بنسبة 9.1 %، ثم جاءت الواردات من الولايات المتحدة الأمريكية في المركز الثالث بنسبة وصلت إلى 8.8 %. ويوضح الشكل التالي نشاط الشركاء التجاريون في مجال الواردات.

شكل(5): توزيع قيمة الواردات حسب أهمية الشركاء التجاريين لعام 2011

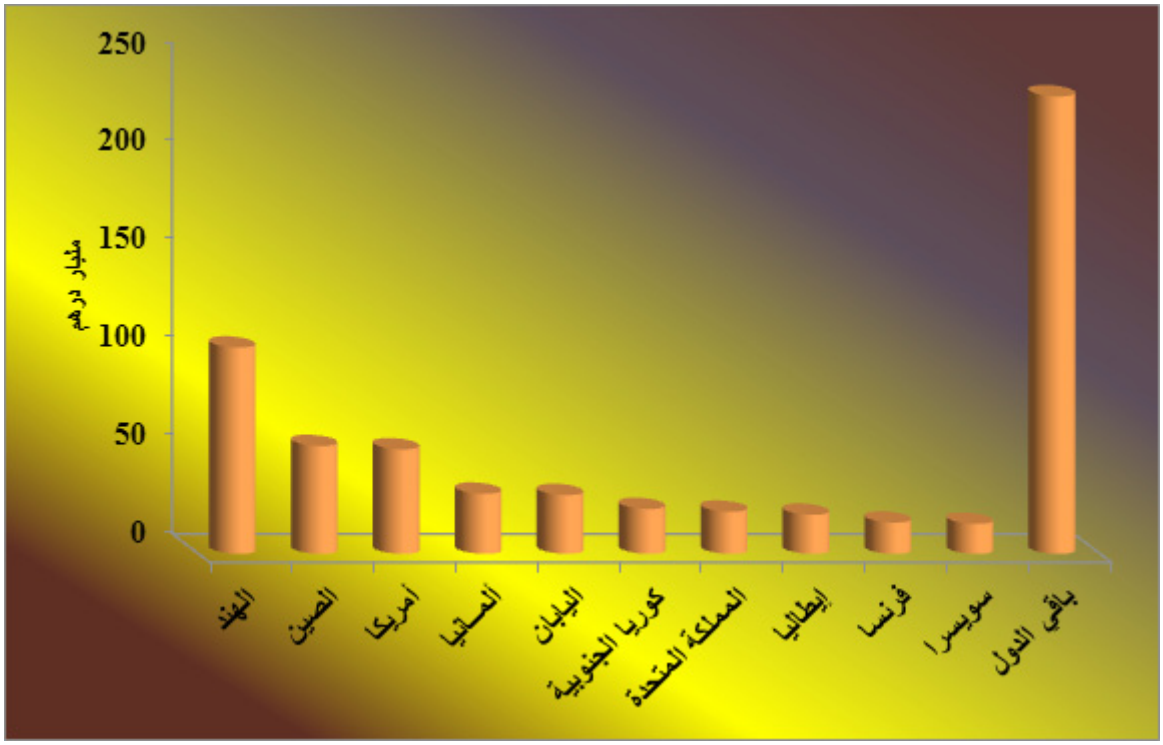

أما على مستوى الشركاء التجاريين في مجال الصادرات من السلع غير النفطية، فقد بقيت الصادرات إلى الهند في المرتبة الأولى بنسبة وصلت إلى 31.8 %. بينما جاءت الصادرات إلى سويسرا في المركز الثاني وبنسبة مقدارها 12.6 % ، أما الصادرات إلى المملكة العربية السعودية فجاءت في المرتبة الثالثة بنسبة 5.0 %، ويوضح الشكل التالي المزيد حول الشركاء التجاريون في مجال الصادرات.

شكل (6): توزيع قيمة الصادرات حسب أهمية الشركاء التجاريين لعام 2011

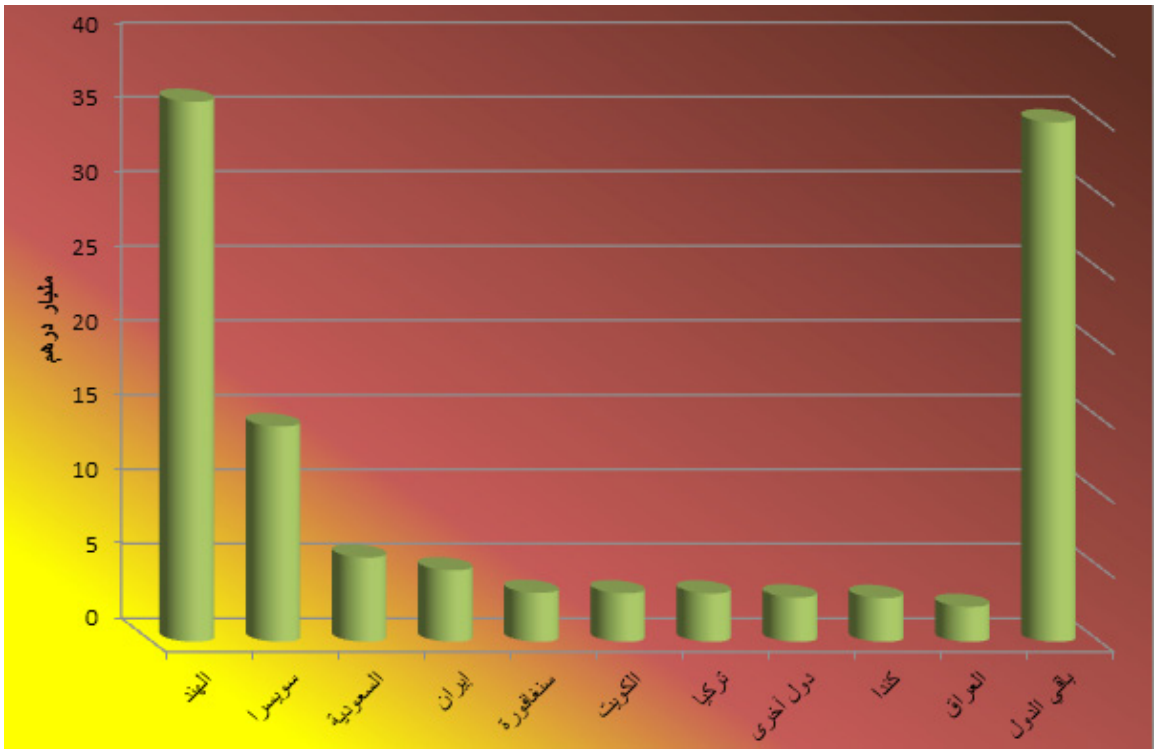

أما على مستوى الشركاء التجاريين في مجال إعادة التصدير من السلع، فقد احتلت الهند المرتبة الأولى وبنسبة وصلت إلى 25.0 % في حين كانت إعادة التصدير إلى إيران في المرتبة الثانية وبنسبة مقدارها 22.5 %، وكذلك احتلت قيمة إعادة التصدير إلى دولة العراق المرتبة الثالثة وبنسبة بلغت 4.6 % من إجمالي إعادة التصدير الدولة خلال عام 2011. ويوضح الشكل التالي المزيد حول الشركاء التجاريون في مجال إعادة التصدير.

شكل (7): توزيع قيمة إعادة التصدير حسب أهمية الشركاء التجاريين لعام 2011

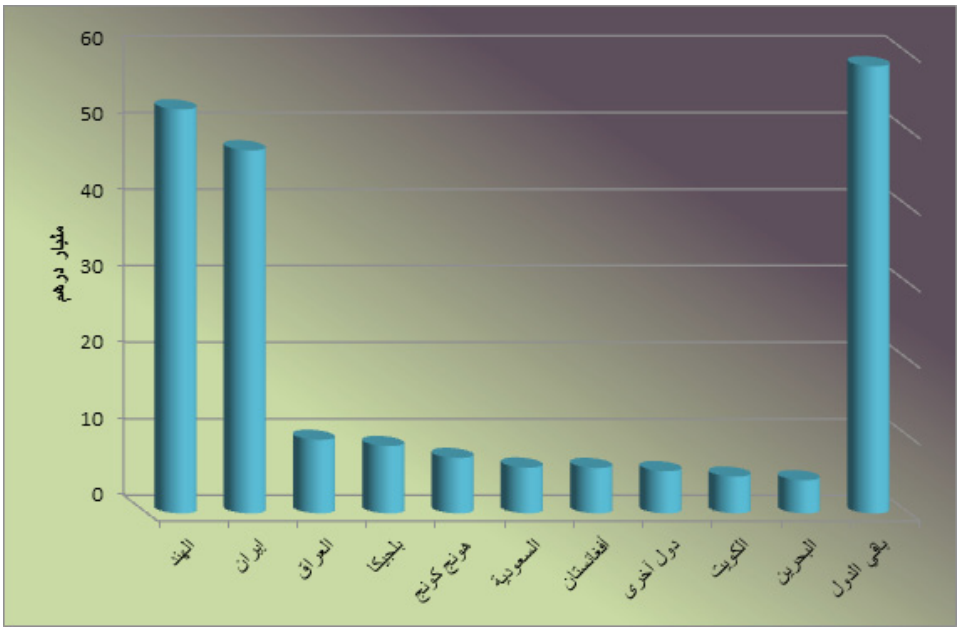

5- حجم التبادل التجاري

يمثل حجم التبادل التجاري (مجموع قيم الصادرات والمعاد تصديره وقيمة الواردات)، وتنبع أهمية هذا الرقم بمقارنته بقيمة الناتج المحلي للدولة، لكونه يعكس مستوى الانفتاح على باقي العالم، ولكونه يمثل ترجمة لسياسة الانفتاح التجاري التي تنتهجها الدولة على أساس عملية تنويع القاعدة الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

وقد بلغ حجم التبادل التجاري لدولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2011 نحو 927.6 مليار درهم مقارنة بـ 754.4 مليار درهم عام 2010، مسجلاً ارتفاعاً وصلت نسبته إلى 23 % لنفس فترة المقارنة، ويعود السبب في ذلك إلى الارتفاع الحاد الذي شهدته حركة الصادرات وإعادة التصدير وفق ما تم توضيحه في مكان آخر من التقرير، من جانب آخر تصل نسبة حجم التبادل التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي للدولة نحو 74.6 %، وهي من النسب العالية مقارنة بباقي الدول ذات الطبيعة المشابهة.

شكل (8): حجم التبادل التجاري لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2007 – 2011

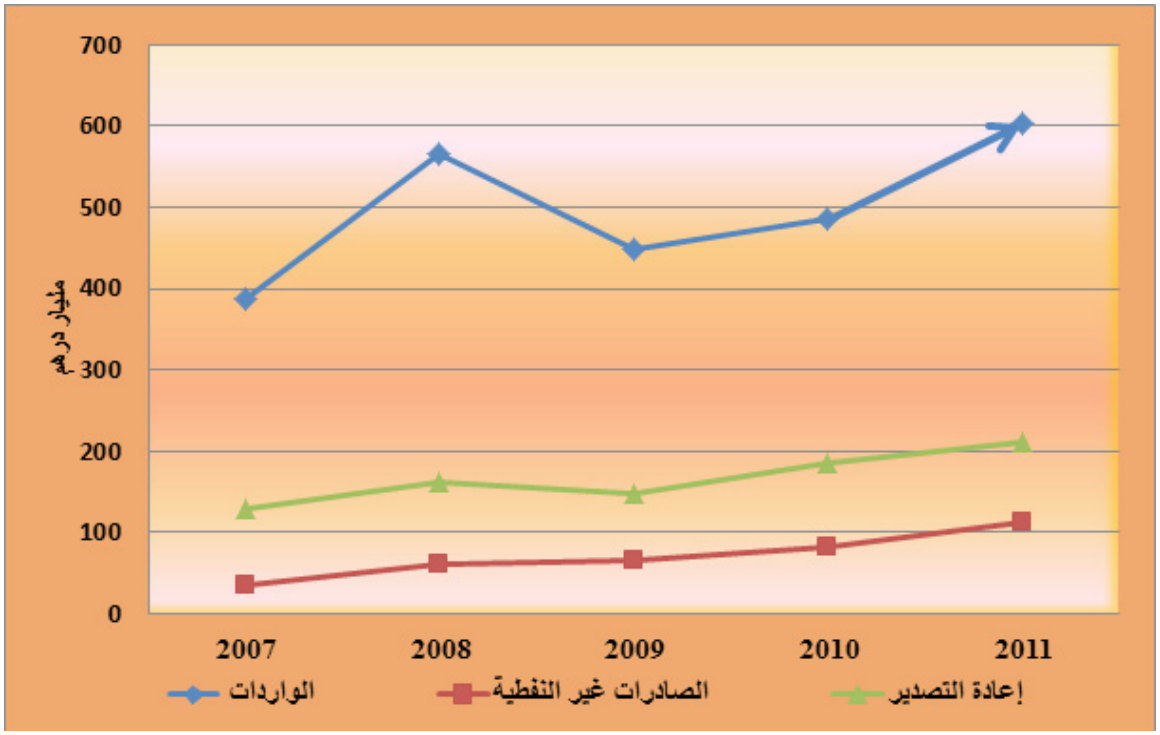

6- التجارة الخارجية للدولة حسب التصنيف الدولي الموحد (SITC) خلال عام 2011

تجدر الإشارة هنا إلى أن السلع حسب التصنيف الموحد، قد تم تقسيمها إلى عشر مجموعات رئيسية هي: المواد الغذائية والحيوانات الحية، والمشروبات والتبغ، والمواد الخام غير الصالحة للأكل باستثناء المحروقات، والوقود المعدني وزيوت التشحيم والمواد ذات الصلة، وزيوت ودهون وشموع حيوانية ونباتية، والمواد الكيميائية ومنتجاتها، والسلع المصنعة والمصنفة بشكل رئيسي حسب المواد، والآلات ومعدات النقل، ومصنوعات متنوعة، والسلع والمعاملات غير المصنفة في مكان آخر من التصنيف الموحد.

وعلى مستوى هذه المجموعات السلعية، كانت أهم الواردات تتركز في استيراد الدولة من الآلات ومعدات النقل، وبقيمة إجمالية مقدارها 177.5 مليار درهم خلال الفترة محل الدراسة لعام 2011 وما نسبته 29.5 % من إجمالي الواردات، تلتها مجموعة السلع المصنعة والمصنفة بشكل رئيسي حسب المواد، وبقيمة إجمالية مقدارها 146.6 مليار درهم من إجمالي واردات الدولة وما نسبته 24.3 %، أما في المجموعة الثالثة من واردات الدولة فقد جاءت مجموعة السلع والمعاملات غير المصنفة في مكان آخر من التصنيف الموحد، وبقيمة إجمالية تقدر بـ 101.8 مليار درهم تقريباً وما نسبته 16.9 % من المجموع العام للواردات، أما مجموعة المصنوعات الأخرى فقد بلغت قيمتها 67 مليار درهم وما نسبته 11.1 %، بينما مجموعة المواد الغذائية والحيوانات الحية، فقد جاءت واردات الدولة ما قيمته 42.2 مليار درهم وما نسبته 7 % من المجموع العام للواردات، ومجموعة المواد الكيميائية ومنتجاتها كانت قيمة الاستيراد منها بمقدار 37.3 مليار درهم وما نسبته 6.2 % من المجموع العام للواردات.

أما بالنسبة إلى توزيع صادرات الدولة حسب المجموعات السلعية، فقد كانت صادرات الدولة تتركز في مجموعة السلع والمعاملات غير المصنفة في مكان آخر من التصنيف الموحد، وتقدر بما قيمته 62.5 مليار درهم، وما نسبته 54.8 % من قيمة الصادرات الإجمالية للدولة، تليها مجموعة السلع المصنعة والمصنفة بشكل رئيسي حسب المواد، بقيمة 13.7 مليار درهم تقريباً، وما نسبته 12 % من إجمالي الصادرات، ثم احتلت مجموعة المواد الكيميائية ومنتجاتها المرتبة الثالثة، وبقيمة مقدارها 9.1 مليار درهم من قيمة إجمالي الصادرات وما نسبته 8 %، أما صادرات الدولة من مجموعة المواد الغذائية والحيوانات الحية فقد بلغت ما قيمته 7 مليار درهم وما نسبته 6.2% من مجموع إجمالي الصادرات، أما مجموعة الآلات ومعدات النقل، فقد بلغت قيمة الصادرات ما مقداره 6.4 مليار درهم من قيمة إجمالي الصادرات وما نسبته 5.7 %.

أما بالنسبة إلى إعادة التصدير الخاص بالدولة، فقد توزعت أهم السلع حسب المجموعات على النحو التالي: فقد كانت أهم مجموعة هي مجموعة السلع المصنعة والمصنفة بشكل رئيسي حسب المواد، وبقيمة إجمالية مقدارها 86.6 مليار درهم، وبنسبة بلغت 41 %، من المجموع الإجمالي لإعادة التصدير، وكانت المجموعة الثانية حسب أهميتها في إعادة التصدير هي الآلات ومعدات النقل، وبقيمة إجمالية مقدارها 71.5 مليار درهم وبنسبة مقدارها 33.9 %، أما المجموعة الثالثة في إعادة التصدير فكانت المصنوعات الأخرى وبقيمة إجمالية مقدارها 29.6 مليار درهم وما نسبته 14 % من إجمالي قيمة إعادة التصدير الخاص بالدولة خلال الفترة محل الدراسة،

والجدول التالي يبن تلك البيانات حسب التصنيف المذكور.

جدول (1): إحصاءات التجارة الخارجية حسب التصنيف الدولي الموحد للسلع(SITC) لعام 2011

القيمة بمليار الدرهم الإماراتي

وصف المجموعة	الواردات	%	الصادرات	%	المعاد تصديره	%
المواد الغذائية والحيوانات الحية	42.2	7.00	7.1	6.20	7.6	3.59
المشروبات والتبغ	2.2	0.37	0.7	0.65	2.3	1.09
المواد الخام ، غير الصالحة للأكل ، باستثناء المحروقات	14.7	2.44	4.2	3.65	1.3	0.62
الوقود المعدني وزيوت التشحيم والمواد ذات الصلة	10.3	1.71	3.9	3.43	0.4	0.19
زيوت ودهون وشموع حيوانيه ونباتيه	3.1	0.51	1.7	1.49	0.1	0.05
المواد الكيميائية ومنتجاتها	37.3	6.19	9.1	7.95	6.2	2.93
السلع المصنعة والمصنفة بشكل رئيسي حسب المواد	146.6	24.32	13.7	12.02	86.6	41.05
الآلات ومعدات النقل	177.5	29.46	6.4	5.66	71.5	33.92
مصنوعات متنوعة	67.0	11.11	4.7	4.14	29.6	14.02
السلع والمعاملات غير المصنفة في مكان آخر من التصنيف الموحد	101.8	16.88	62.5	54.81	5.4	2.54
المجموع	**602.8**	**100.00**	**114.0**	**100.00**	**210.8**	**100.00**

وكذلك أظهرت النتائج الأولية استقرار مستويات التبادل التجاري الشهري خلال العام 2011، وفق ما يعرضه الشكل التالي:

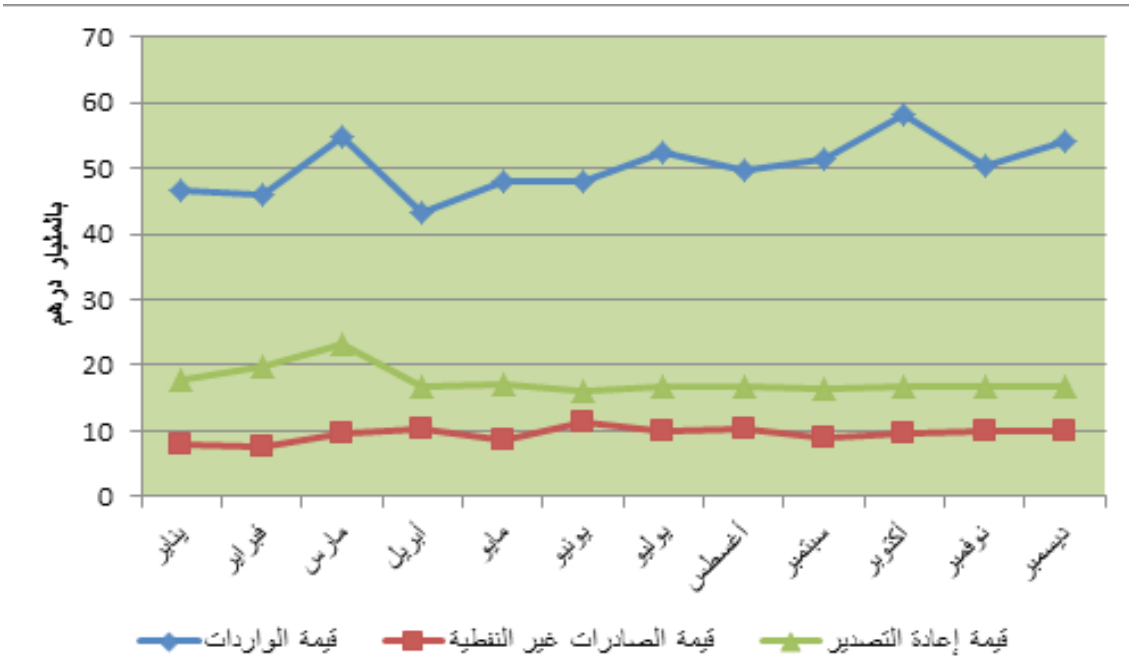

7- التجارة الخارجية حسب الإمارة 2011

بلغت إحصاءات التجارة الخارجية غير النفطية 927.6 مليار درهم،مقسمة حسب كل إمارة على النحو التالي: فقد احتلت إمارة دبي المرتبة الأولى من حيث إجمالي التجارة وبقيمة 700.4 مليار درهم وما نسبته 76 % من إجمالي تجارة الدولة بشكل عام، وجاءت إمارة أبوظبي بالمرتبة الثانية وبقيمة إجمالية مقدارها 139.4 مليار درهم وما نسبته 15 %، وفي المرتبة الثالثة جاءت إمارة الشارقة وبقيمة إجمالية مقدارها 68.3. وما نسبته 7 % من مجموع التجارة الخارجية، ويوضح الشكل التالي التوزيع النسبي لحجم التجارة الكلي حسب الإمارة خلال عام 2011.

شكل (10): التوزيع النسبي لحجم التبادل الكلي لدولة الإمارات العربية المتحدة حسب كل إمارة لعام 2011